دور الدولة الجزائرية والهيئات المحلية والدولية في حماية التراث

العلاقة بين حماية التراث ودور الدولة والفاعلين المتعددين تقوم على منظومة قانونية ومؤسساتية معقدة تتكامل فيها المستويات الوطنية والمحلية والدولية، وتظهر في الجزائر بشكل واضح من خلال الدستور، القوانين الخاصة بالتراث، والانخراط في اتفاقيات اليونسكو .

أولا: الأطر القانونية لحماية التراث

1. الإطار الدستوري الوطني

- في أغلب الدساتير الحديثة يُعدّ التراث الثقافي والطبيعي جزءاً من السيادة والهوية الوطنية؛ يُنظَر إليه كـــ«ملك جماعي» للأمة، لا كملكية فردية عادية، ما يفرض على الدولة واجب حمايته وصونه.
- يتجسد هذا في النصوص التي تنص عادة على: حماية الموروث التاريخي، صيانة الآثار، دعم الثقافة الوطنية، وضمان حقوق الأجيال القادمة في الاستفادة من هذا الإرث.
- الإطار الدستوري يحدد:
  - من يملك سلطة التشريع في مجال التراث (البرلمان والدولة المركزية).
  - التزام السلطات العمومية بحماية المواقع الأثرية والطبيعية.
  - ربط التراث بالحقوق الثقافية وحرية الإبداع والذاكرة الوطنية.

2. الاتفاقيات الدولية: اليونسكو 1972

- **اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لعام 1972** هي المرجع الدولي الأهم في هذا المجال؛ عرّفت «التراث الثقافي» و«التراث الطبيعي» وحددت فكرة «القيمة العالمية الاستثنائية» التي تستوجب حماية جماعية من المجتمع الدولي .
- تنص الاتفاقية على التزامات الدول الأطراف، مثل: جرد مواقع التراث، إعداد خطط إدارة، تقديم تقارير دورية، وتعاون دولي تقني ومالي للحفاظ على التراث العالمي.
- من أهم مبادئ الاتفاقية:
  - التراث العالمي «تراث للبشرية جمعاء» مع بقاء السيادة للدولة المالكة للموقع.

- تقاسم المسؤولية بين الدولة المعنية والمجتمع الدولي عبر لجنة التراث العالمي وصناديق التمويل.

3. اتفاقية اليونسكو 2003 للتراث الثقافي غير المادي

- **اتفاقية 2003 لصون التراث الثقافي غير المادي** وسّعت مفهوم التراث ليشمل الممارسات الحية: التقاليد الشفوية، الفنون الأدائية، الطقوس، المعارف المرتبطة بالطبيعة، والحرف التقليدية .
- تشدد الاتفاقية على أن الجماعات والمجتمعات هي صاحبة هذا التراث، وأن دور الدولة هو التيسير والحماية القانونية والإدارية، لا الاستحواذ عليه أو تجميده.
- التزامات الدول الأطراف تشمل:
  - إعداد قوائم وطنية للتراث غير المادي.
  - وضع برامج للتربية والتوعية ونقل المعارف بين الأجيال.
  - إشراك الجماعات المعنية في توثيق تراثها واختيار ما يمثّلها.

ثانيا: دور الدولة المركزية

1. التشريع والسياسات العمومية

- الدولة المركزية مسؤولة عن صياغة القوانين الخاصة بحماية الآثار، تنظيم التنقيب، تسجيل المواقع، تجريم الإتلاف والتهريب، ووضع العقوبات اللازمة.
- كما تضع **سياسات ثقافية وتراثية** تحدد الأولويات (ما الذي يُرمم أولاً، كيف يُستخدم التراث في التنمية والسياحة، وما هي معايير التدخل في المواقع التاريخية)
- هذه السياسات تتقاطع مع:
  - سياسات السياحة (استثمار التراث في السياحة الثقافية).
  - سياسات التعمير والتهيئة العمرانية.
  - السياسات البيئية وحماية المناظر الطبيعية.

2. التمويل والتخطيط الاستراتيجي

- الدولة المركزية تضمن التمويل الأساسي لأعمال الجرد، الترميم، تسيير المتاحف، حماية المواقع المفتوحة، وتكوين الإطارات المتخصصة في التراث.
- التخطيط الاستراتيجي يشمل إعداد خطط وطنية متوسطة وطويلة المدى، تحدد:
  - أهدافًا كمية ونوعية (عدد المواقع المرممة، الملفات المراد إيداعها لدى اليونسكو...).
  - برامج مدمجة تربط التراث بالتنمية المحلية والسياحة المستدامة .

3. التنسيق الوطني والتمثيل الدولي

- الدولة تلعب دور «المنسق الأعلى» بين الوزارات (الثقافة، السياحة، البيئة، الداخلية...) لضمان عدم تضارب القرارات والمشاريع مع متطلبات حماية التراث .
- كما تمثل البلد أمام المنظمات الدولية) اليونسكو، ICCROM، (ICOMOS، وتشارك في اللجان والمؤتمرات، وتودِع ملفات تسجيل المواقع على قائمة التراث العالمي.

ثالثا: دور السلطات المحلية والبلديات

1. الإشراف المباشر على المواقع

- السلطات المحلية (البلديات، الولايات، المجالس الجهوية) هي الأقرب للمواقع التراثية، وهي المسؤولة عن المتابعة اليومية: النظافة، التنظيم، ضبط الأنشطة التجارية، مراقبة البناء في محيط المواقع.
- على هذا المستوى يتم تفعيل المعايير والقوانين في الميدان، عبر رخص البناء، مراقبة التعديات، والتدخل السريع في حالات الطوارئ (انهيارات، فيضانات، حرائق...).

2. التخطيط الحضري المراعي للتراث

- التخطيط الحضري المستدام يدمج التراث في مخططات استعمال الأرض، فيمنع التوسع العشوائي على حساب المواقع الأثرية، ويحفظ المشاهد البصرية التاريخية (الخطوط الأفقية، المواد التقليدية، الفضاءات المفتوحة).

- البلديات قادرة على إصدار تنظيمات خاصة بالمناطق التاريخية (تقنين واجهات المباني، الإشارات، الأنشطة التجارية) بما يضمن انسجام النسيج العمراني مع القيمة التراثية .

3. التوعية والمشاركة المجتمعية

- السلطات المحلية تلعب دور الوسيط بين المؤسسات الوطنية والمجتمع؛ فهي تنظم حملات توعية في المدارس والجمعيات، وتدعم المهرجانات والأنشطة الثقافية التي تعرّف بالتراث.
- كما تشجع على إنشاء جمعيات أصدقاء المواقع، تعاونيات للحرف التقليدية، ومبادرات شبابية، مما يحول السكان من «متفرجين» إلى شركاء في حماية التراث.

رابعا: المنظمات الدولية المتخصصة

1. اليونسكو

- اليونسكو هي الإطار الأممي الرئيسي لحماية التراث، من خلال **اتفاقية 1972** للتراث العالمي و**اتفاقية 2003** للتراث غير المادي، إضافة إلى برامج أخرى مثل ذاكرة العالم .
- تقوم المنظمة عبر مركز التراث العالمي بتنسيق لجنة التراث العالمي، متابعة تقارير الدول، وإدارة قائمة التراث العالمي وقائمة التراث المعرض للخطر .

2. الهيئات الاستشارية ICOMOS :و IUCNوICCROM

- تنص اتفاقية 1972 على وجود هيئات استشارية تقدم الخبرة للجنة التراث العالمي، وأبرزها:
  - **ICOMOS**(المجلس الدولي للمعالم والمواقع): يختص بالتراث الثقافي المبني، تقييم ملفات التسجيل، تطوير معايير الحفظ، وإصدار توصيات تقنية .
  - **IUCN**(الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة): يختص بالمواقع الطبيعية، يقدم تقييمات بيئية، ويقترح سياسات لحماية التنوع البيولوجي في مواقع التراث العالمي.

- **ICCROM**(المركز الدولي لدراسة صون الممتلكات الثقافية وترميمها) يقدم برامج تكوين عالية المستوى للمهنيين في مجالات الترميم وإدارة التراث، ويشارك مع اليونسكو و ICOMOSفي تدريب فرق الدول على تقييم الأثر وإدارة المواقع.
- إضافة إلى **ICOM**(المجلس الدولي للمتاحف) الذي يضع مدونات أخلاقية ومعايير لإدارة المتاحف وحماية المقتنيات، مما يعزز الجانب المؤسسي لحماية التراث.

خامسا: التعاون متعدد المستويات

- حماية التراث صارت اليوم نموذجًا للتعاون **متعدد المستويات**؛ إذ لا يمكن لدولة ولا لبلدية ولا لمنظمة دولية أن تنجح منفردة، بل يتحقق النجاح عندما تتكامل هذه المستويات: وطني–محلي–دولي .
- على المستوى العملي يمكن تصور «سلسلة حماية» تبدأ من المجتمع المحلي (الإبلاغ عن الأخطار، الاهتمام بالموقع)، مروراً بالسلطات المحلية (التنظيم والتدخل)، ثم الدولة (القانون والتمويل)، وصولًا إلى الدعم الدولي (الخبرة والاعتراف والتمويل) .
- التعاون يشمل:
  - مشاريع مشتركة بين البلديات ووزارات الثقافة والبيئة والسياحة.
  - برامج توأمة وتبادل خبرات بين مواقع من دول مختلفة.
  - شبكات تراثية (مدن تاريخية، طرق ثقافية) برعاية منظمات دولية .

سادسا: التحديات والفرص

1. **تحديات التمويل والتنسيق**

- من أبرز التحديات في أغلب الدول: محدودية الميزانيات المخصصة للتراث مقارنة بحجم الحاجات (ترميم واسع، تدريب، مراقبة، تجهيز متاحف)، ما يؤدي إلى أولويات صعبة وتفاوت في مستويات الحماية .
- كما تشكل البيروقراطية وضعف التنسيق بين الجهات عائقًا حقيقيًا؛ إذ قد تتعارض مشاريع عمرانية أو سياحية مع أهداف الحماية بسبب غياب رؤية مشتركة أو آليات فعالة للتشاور.

2. المشاركة المجتمعية وبناء القدرات

- يُعد ضعف المشاركة المجتمعية من التحديات؛ فحين لا يشعر السكان بأن التراث يخصّهم أو يعود عليهم بالفائدة، تتراجع رغبتهم في الدفاع عنه، بل قد يشاركون في تخريبه أو الاتجار غير المشروع به.
- في المقابل تفتح برامج التدريب وبناء القدرات، التي تقودها منظمات مثل ICCROM واليونسكو، فرصاً لتكوين جيل جديد من المتخصصين القادرين على إدماج البعد الاجتماعي والثقافي والبيئي في سياسات الحماية.
- من بين الفرص البارزة:
  - ربط التراث بالسياحة المستدامة والاقتصاد الإبداعي.
  - استغلال التحول الرقمي في التوثيق والعرض والتعليم (رقمنة الأرشيف، جولات افتراضية.

سابعا: النموذج الجزائري

1. الأطر والمؤسسات الوطنية

- انخرطت الجزائر مبكراً في المنظومة الدولية لحماية التراث بانضمامها إلى اتفاقية 1972 واتفاقية 2003، ما أتاح تسجيل عدد من مواقعها على قائمة التراث العالمي الثقافي والطبيعي.
- على المستوى الداخلي، توجد مؤسسات مركزية مثل وزارة الثقافة وهيئات متخصصة (مؤسسات التراث الوطني) تتولى الجرد، التصنيف، الترميم، وتسيير الملفات مع اليونسكو .
- النصوص القانونية الوطنية تنظّم:
  - كيفية تصنيف الممتلكات الثقافية على المستوى الوطني.
  - شروط استغلالها سياحيًا وثقافيًا.
  - العقوبات المتعلقة بالمساس بها أو تهريبها .

2. المواقع المسجلة والتحديات:

- تضم الجزائر العديد من المواقع المسجلة على قائمة التراث العالمي، مثل القصبة بالجزائر العاصمة، تيمقاد، جيميلة، بني حماد، وقصور الصحراء ومناطق الطاسيلي ناجر والأهقار، وهي تمثل تنوعاً بين التراث الثقافي والطبيعي .
- تواجه هذه المواقع تحديات متشابكة: ضغط عمراني، تقادم البنى التحتية، تغيرات مناخية في المناطق الصحراوية، وضعف الإمكانات المالية والبشرية لإدارة مواقع واسعة ومعقدة .
- في السنوات الأخيرة ظهرت ديناميكيات جديدة: اهتمام بالسياحة الصحراوية والثقافية، برامج لإحياء التراث غير المادي (الموسيقى، الأطباق، الأعياد)، وتجارب شراكة محلية–مركزية بهدف خلق تنمية محلية مستندة إلى التراث.
- يمثل ذلك فرصة لإعادة صياغة علاقة المجتمع بالتراث ليس فقط بوصفه «عبئًا يحتاج صيانة»، بل كمورد للتنمية المستدامة وتعزيز الهوية الوطنية والانفتاح الثقافي في آن واحد.